العام ١٩٦٧ من الصادرات الاسرائيلية (عدا الالماس)، فكان ٩,١ بالمئة في سنة ١٩٧٧ (مع ملاحظة ان نصيب اوروبا وأميركا، ٤١,٤ بالمئة، والبالغة ٣١٩٥ مليون دولار سنة ١٩٧٨).

الى ذلك، ترتبط اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة، كعضو، منذ سنة ١٩٧٥. كذلك عقدت اتفاقية مشابهة مع الولايات المتحدة، لها التسهيلات نفسها الممنوحة من قبل السوق الاوروبية. وتشجع اسرائيل انشاء صناعات للتصدير، مع اعطائها اعفاءات وتسهيلات ضريبية واعانات حكومية، الى جانب الحماية الجمركية. واعطاء تسهيلات غير مباشرة، مثل تنظيم شركات التسويق، وتسهيل الاعتراض، وعقد الاتفاقيات التجارية.

اذن، نجد ان اسرائيل تحتاج الى سوق لتصدير صادراتها، خاصة الصناعية المتقدمة من الالكترونيات والكهربائيات والكيماويات ووسائل النقل والمعدات والآلات والصادرات العسكرية، وتحتاج في المقابل، الى مواد خام من الخارج.

مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي

يواجه الاقتصاد مشاكل عدة هامة. وهذه المشاكل تتجسد في المجالات التالية:

١ ـ تمثّل الطاقة الصناعية العاطلة حوالى ٤٠ بالمئة.

٢ ـ تعاني الصادرات الزراعية الاسرائيلية، خاصة الحمضيات والخضروات، من منافسة شديدة في اوروبا، خاصة بعد انضمام اليونان والبرتغال واسبانيا الى السوق الاوروبية المشتركة.

٣ ـ من الصعب زيادة الصادرات الزراعية الاسرائيلية، وذلك بسبب عدم القدرة على التوسع في الاراضي الزراعية، للنقص الحاصل في مياه الريّ.

٤ ـ النقص في الأيدي العاملة، خاصة غير فنية. فثمة أكثر من ١٤٠ ألف فلسطيني يشتغلون في اسرائيل، الى جانب ان هناك حوالى مئة ألف عامل اسرائيلي يشغلون وظيفتين في آن.

٥ ـ تكاليف الدفاع تمثل ٣٠ بالمئة من مجمل الدخل القومي (مقارنة بـ ٣ ـ ٤ بالمئة في بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا الاتحادية).

٦ ـ ازدياد العجز في ميزان المدفوعات من ٢,٥٦ مليار دولار سنة ١٩٧٧ الى ٣,٥ مليارات دولار سنة ١٩٧٨، الى خمسة مليارات دولار سنة ١٩٧٩.

٧ ـ يخصص حوالى ثلث الميزانية الاسرائيلية لتسديد الديون.

٨ ـ بلغت نسبة التضخم ٤٠٠ بالمئة سنة ١٩٨٤ (انخفضت الى ٢٠ بالمئة العام ١٩٨٧).

٩ ـ يتحمل الاسرائيلي من الضرائب أثقل عبء مالي في العالم. فقد بلغ ٦٢ بالمئة من الدخل القومي سنة ١٩٧٦.

١٠ ـ بلغت نسبة البطالة خمسة بالمئة سنة ١٩٨٠، أي ما يمثل ٦٠ ألف عاطل عن العمل، بعد ان كانت ثلاثة بالمئة سنة ١٩٧٤/ ١٩٧٥، وأربعة بالمئة سنة ١٩٧٦.

١١ ـ أصبح الموقف حرجاً في اسرائيل بالنسبة الى المياه، حيث تستهلك ٩٨ بالمئة من موارد المياه المتجددة؛ وكذلك في مجال الطاقة، حيث هبط معدل انتاج الطاقة الى ٦٢,٣ بالمئة، كمعدل سنوي